الخليج العربي المجلد السابع والعشرون العدد (١-٢) ١٩٩٥
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - جمهورية العراق

موقف بريطانيا من تجارة الأسلحة الفرنسية في مسقط ١٩١٢-١٩١٤
(دراسة وثائقية)

أ.د. محمد عبدالله العزاوي
مدير مركز الدراسات الايرانية

الهدف من البحث

ان هذا البحث الذي يعتمد أساساً على الوثائق الفرنسية غير المنشورة لحد الان والمحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، يسلط الضوء على تجارة الأسلحة الفرنسية في مسقط والسياسة البريطانية التي تهدف الى حظر هذه التجارة. كما تتناول البحث ازدياد الضغوط الفرنسية والبريطانية على سلطات مسقط والنزاع الدبلوماسي الفرنسي البريطاني حول انشاء مستودع الأسلحة في مسقط. وكانت تجارة السلاح قد أصبحت المشكلة الرئيسة أمام بريطانيا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى التي غيرت ميزان القوى وأعطت لبريطانيا الفرصة لتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي والتخلص من فرنسا.

.....

لم تستطع بريطانيا أن تنفرد بالسيادة في عمان مثلما فعلت في بقية امارات الخليج العربي الأخرى ذلك لأن مركز مسقط (*) الدولي كان محدداً باتفاقيات ومعاهدات تجارية عقدها السلاطين مع دول أخرى ومنها معاهدة الصداقة والتجارة مع فرنسا عام ١٨٤٤ التي نصت المادة الثالثة منها على حرية الفرنسيين باستيراد وتصدير البضائع المختلفة واستئجار الأراضي والمحلات والبيوت في ممتلكات السلطان وعدم دخول البيوت والمحلات والأماكن التي يشغلها الفرنسيون أو الأشخاص الذين يعملون في خدمتهم تحت أية حجة الا بحضور القنصل الفرنسي. وأشارت المادة السابعة عشرة الى حق الفرنسيين في انشاء مخازن تجارية من أي نوع كان وفي أي مكان يرغبون فيه في أراضي السلطان (١).

وكان عقد هذه المعاهدة نجاحاً حقيقياً للسياسة الفرنسية. فقد أتاحت للفرنسيين حق انشاء الوكالات في أي مكان من ممتلكات السلطان كما أتاحت لهم حماية ممتلكاتهم واعفاءها من سلطة القضاء وهي في الواقع امتيازات عظيمة لم تتهيأ للدول الأخرى عدا بريطانيا التمتع بمثلها في أراضي السلطنة، كما ان اعفاء الرعايا الفرنسيين ومن يعمل في خدمتهم من التفتيش والمحاكمة قد دفع أهل البلاد الى طلب الحماية الفرنسية عن طريق رفع العلم الفرنسي على سفنهم الشراعية هرباً من تفتيش السفن الحربية البريطانية. وهكذا فقد زادت هذه المعاهدة من نفوذ فرنسا في مسقط وزنجبار وكانت سبباً للكثير من المتاعب والأضرار لبريطانيا (٢). هذا فضلاً عن التصريح الانجليزي - الفرنسي المشترك الصادر في باريس في ١٠ آذار ١٨٦٢ الذي أتاح لفرنسا مركزاً مساوياً لمركز بريطانيا ولو نظرياً في كل من مسقط وزنجبار (٣). ولذلك كان هدف السياسة البريطانية التخلص من المعاهدة والتصريح في وقت واحد.

والواقع ان تجارة الأسلحة كانت من المشاكل التي واجهت العلاقات الفرنسية - البريطانية وكانت هذه التجارة منحصرة في أيدي الفرنسيين عموماً وكانت مسقط مركزاً لهذه التجارة (٤). وكانت هذه الأسلحة تستورد من أوربا حيث تصدر

(*) كان الأوربيون يطلقون اصطلاح مسقط على عمان

(١) A.A.B. Corr. Cons. et Comm. Zanzibar, Vol. 1 (1828-1851), pp. ١٥٣-١٣٩

(٢) للتفصيل عن هذا الموضوع، راجع

K. Firouz, Le Sultanat d'Oman et la Question de Mascate, Paris, 1914

(٣) J.H. de Clercq, Recueil des Traites de la France, Paris, 1864, Vol. 8, P. ٣٩٧

(٤) د.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٨٠.

الى سواحل بلوجستان وفارس ثم تنتقل بعد ذلك الى أفغانستان ومقاطعات وسط آسيا مما يخلق القلاقل والاضطرابات على الحدود الشمالية الغربية للهند (٥). وفي عام ١٨٨٠ أعطت حكومة الهند تعليماتها الى حكومة بومباي بالامتناع عن اعطاء تراخيص لتصدير الشحنات الثقيلة من الأسلحة والذخائر الى موانئ الخليج العربي. كما أصدرت حكومة الهند بيانا جعلت بموجبه حجز شحنات الأسلحة والذخائر الحربية في الموانئ الهندية عملا مشروعا (٦).

ان منع تصدير السلاح الى أفريقيا بموجب قرار مؤتمر بروكسل الدولي عام ١٨٩٠ أدى الى تحول تجارة الأسلحة الى الخليج لأنه غير خاضع لشروط الأسلحة التي وردت في مؤتمر بروكسل (٧). وقد أصبحت مسقط سوقا من أكبر الأسواق في الشرق فقد بلغ عدد البنادق المصدرة الى مسقط خلال الفترة ١٨٩٢-١٨٩٧ أكثر من خمس وثلاثين ألف بندقية (٨)، وكانت الأسلحة والذخائر التي ترد الى مسقط بريطانية وفرنسية وبلجيكية وكان أكثر من نصف هذه الأسلحة يشحن الى سواحل عمان والبحرين وقطر والكويت وفارس أو تهرب الى الممتلكات العثمانية في الخليج ومنها الى بعض موانئ البحر الأحمر. وفي عام ١٨٩٧ ونتيجة للأرباح الطائلة التي يحصل عليها فيصل بن تركي سلطان عمان من الرسوم المفروضة على الأسلحة، اقترح رفع الضريبة عن الأسلحة والذخائر المستوردة الى مسقط بنسبة تزيد عن ٥% من القيمة المتفق عليها في المعاهدات التجارية مع الدول الأوربية بحجة الحد من تجارة الأسلحة التي تشكل خطرا على سلامة واستقرار حكومته. ولذلك اقترحت بريطانيا على فرنسا تعديل الاتفاقيات بشكل يسمح بزيادة الرسوم المفروضة على الأسلحة الى ٧,٥ بالمئة ولكن هذا الاقتراح لم يكن موضع قبول لدى فرنسا (٩). وبضغط من بريطانيا وافق سلطان عمان على منع تصدير الأسلحة من مسقط الى الهند وفارس حيث كان استيراد الأسلحة اليها يعد عملا غير مشروع، كما فوضت السفن البريطانية في تنفيذ هذا المنع، لكن استيراد الأسلحة الى مسقط أو اعادة تصديرها باستثناء البلدين المذكورين لم يكن محرما (١٠). وعلى الرغم من نجاح

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة الديوان الأميري بدولة قطر، بدون تاريخ، الجزء الثاني، ص ٢٧١١.

(٧) E. Pirouz, Op. Cit., P. 114

(٨) A.A.E.No. Mascate, Vol. 18, pp. 5-7, Ottavi, Vice-consul de France a Mascate a Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres, 6 Oct., 1898

(٩) لوريمر، المصدر نفسه، ص ٢٧١٧-٢٧١٨.

(١٠) A.A.E. Corr. Cons. et. Comm. Mascate , Vol. 2, pp. 30-33, Ottavi a Hanotaux, 26 Juin 1898

بريطانيا في الحد من هذه التجارة في جميع موانئ الخليج العربي فقد استمرت تجارة الأسلحة بنجاح في مسقط بفعل نشاط تجار الأسلحة الفرنسيين ونائب القنصل فيها (١١). ففي بداية عام ١٨٩٩ أقام انطوان كوكوي (A. Goquyer) وهو تاجر فرنسي يقيم في مسقط وخبير بشؤون تجارتها، مركزاً لتجارة السلاح. كما قام لويس ديو (L. Dieu) مركزاً آخر للتجارة نفسها (١٢). وفي مايس ١٨٩٩ قام كوكوي بزيارة البحرين التي على الرغم من ان تجارة الأسلحة محظورة فيها الا انها كانت تشكل مجالاً لتوسيع تجارته. وفي مقابلاته مع كبار التجار الهنود أوضح لهم ان عملياته التجارية ستكون بمنأى عن التدخل البريطاني لأنه سيلجأ الى تصدير الأسلحة المشتراة منهم في سفن أهلية ترفع العلم الفرنسي، كما لجأ ديو للأسلوب نفسه في تصدير الأسلحة، وفي الفترة ١٨٩٩-١٩٠٠ كان سبع واردات السلاح من فرنسا. ولكن منذ عام ١٩٠١ بدأت تجارة السلاح الفرنسية في مسقط تنمو بسرعة كبيرة (١٣).

ومنذ عام ١٩٠٢ كانت تجارة الأسلحة محظورة اسمياً في جميع موانئ الخليج العربي وخليج عمان ما عدا مسقط، وخاصة بعد ان تمكنت الحكومة البريطانية من عقد اتفاقات لتحريم التجارة في الأسلحة مع امارات الخليج العربي، ففي نيسان ١٨٩٨ عقدت اتفاقاً مع البحرين وفي مايس ١٩٠٠ عقدت اتفاقاً مماثلاً مع شيخ الكويت وكذلك مع شيوخ الساحل العماني في تشرين الثاني ١٩٠٢ (١٤)، الا ان التهريب وخرق المنع نتج عنهما استمرار توزيع الأسلحة والذخائر في منطقة الخليج العربي كلها، كما ظهرت حركة تجارية نشيطة ومنتظمة بين مسقط وأفغانستان. وقد اعتقدت الجهات البريطانية المسؤولة انه لا يمكن وقف انتشار الأسلحة غير المشروعة من ميناء مسقط الحر

---

(١١) اقترح كوكوي على الحكومة الفرنسية في عام ١٩٠٢ اقامة مستودع للبضائع يعطي امتيازه لشركة فرنسية ويعفى من كل الرسوم الكمركية ويبيع سوقاً للاستيرادات في الخليج العربي على حساب ميناء بومباي. وكان كوكوي يمثل مصالح الشركة الروسية التي توقد كل شهر باخرة الى الخليج العربي.

L'Oman et La France, Quelques elements d'histoire, pp. ٢٢٣، ٢٢١

(عمان وفرنسا، صفحات من التاريخ) منشورات شركة نيب الفرنسية، بدون سنة طبع، ص ٢٢١-٢٢٣ .

(١٢) A.A.E. Corr. Cons. et. Comm. Mascate , Vol. 2, pp. 30-38, Ottavi a Hanotaux، 26 Juin - 17 Sept.، ١٨٩٨

(١٣) A.A.E. Ns. Mascate, Vol. 18, P. 29, Ottavi a Delcasse, Ministre des Affaires Etrangeres, 17 Mars، ١٩٠٩

(١٤) لوريمر، المصدر نفسه، ص ٢٢٢٨ .

د.عبدالعزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين ١٨٦٨-١٩١٦، الكويت، ١٩٨٠، ص ١١١-١١٢ .

أو حتى عرقلة ذلك بالوسائل البحرية . وعلى هذا الأساس تقدمت حكومة الهند باقتراح يقضي الاتصال بفرنسا بقصد تعديل معاهدة ١٨٤٤ التي عقدها سلطان عمان مع فرنسا والتي يمتنع بموجبها تحريم تجارة الأسلحة وان تتعهد فرنسا والولايات المتحدة وهولندا وبريطانيا بتعويض حاكم عمان عن الخسائر التي تحدث في عائداته الكمركية نتيجة ذلك. ولكن نظراً للعلاقات السيئة بين فرنسا وبريطانيا فيما يتعلق بسلطنة عمان حيث ان مسألة العلم الفرنسي كانت ماتزال سبباً للاحتكاك، اعتقدت الحكومة البريطانية ان فرنسا لن توافق على هذا الاقتراح (١٥).

وفي شباط ١٩٠٤ قام كوكوي بزيارة الكويت حيث حل ضيفاً على الشيخ مبارك الصباح وقد استطاع كوكوي ان يقنع الشيخ باستيراد الأسلحة باسمه الخاص، ولهذا فقد وصل الكويت ٤١ صندوقاً من الأسلحة خلال شهر آب ١٩٠٤ . وقد ارتفعت صادرات السلاح الفرنسية الى مسقط في عام ١٩٠٥ حتى بلغت ٤٠% من المجموع الكلي. وكان عدد البنادق التي وصلت الى مسقط خلال عامي ١٩٠٤-١٩٠٥ عشرين الف بندقية ، حيث صدر ٤٠% منها الى سواحل عمان والكويت و ٥٥% الى فارس ولم يوزع منها سوى ٥% في سلطنة عمان (١٦).

ان عدم فعالية الاجراءات البريطانية لمنع تجارة الأسلحة دفع حكومة الهند في شباط ١٩٠٧ الى أن تقترح على حكومة لندن دخول فرنسا طرفاً في مؤتمر بروكسل لمنع تجارة السلاح عام ١٩٠٨ واغلاق مخازن الأسلحة في مسقط عن طريق ابرام اتفاقية دولية وذلك لمنع تدفق الأسلحة والذخائر الى الممتلكات العثمانية وأقطار الخليج العربي. وقد ردت حكومة لندن ان الوقت ليس ملائماً لابرام مثل هذه الاتفاقية وانها ستعطي تعليماتها الى المفوضين البريطانيين الذي سيشاركون في المؤتمر الدولي للأسلحة الذي سيعقد في بروكسل (١٧).

وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بثلاث سنوات أصبحت المشكلة الرئيسية أمام بريطانيا هي تجارة السلاح التي أخذت تتزايد بسبب رفع السفن العمانية التي تتاجر بالأسلحة العلم الفرنسي (١٨). وقد اعتبرت بريطانيا أن تجارة السلاح شر عام لا يقل عن تجارة الرقيق (١٩). لذا شعرت حكومة الهند عام

---

(١٥) لوريمر، المصدر نفسه، ص ٢٧٢٩-٢٧٣٠، ٢٧٦٦، ٢٧٧٠ .

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٢٨-٢٧٣٥ .

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٣٥ .

(١٨) A.A.E. Corr. Dip. Commerce des Armes a Mascate, Jeannier a Poincare, 12 Avril 1912

(١٩) لوريمر، المصدر نفسه، ص ٢٧٦٦ .

١٩١١ بضرورة التدخل لدى فيصل بن تركي لمنع هذه التجارة وتشجيعه على التنصل في معاهدة ١٨٤٤ (٢٠)، وفي آذار ١٩١٢ قام السير برسي كوكس (P. Cox) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، بزيارة مسقط لاجراء مفاوضات مع السلطان لمنع هذه التجارة، وعلى الرغم من أن السلطان كان يخشى من المضاعفات السياسية مع الدول التي لها معاهدات مع عمان، فقد اضطر تحت ضغط كوكس الى الموافقة على اصدار اعلان خاص للأسلحة يقضي بانشاء مستودع للأسلحة في مسقط واللوائح المنظمة له، ويعمل بنظام مستودع الأسلحة اعتباراً من أيلول ١٩١٢، والقاضي بأن تسلم الأسلحة الموردة الى مسقط الى المسؤولين في المستودع ويتم بيع الأسلحة عن طريق مسؤولي المستودع (٢١). وفي ٢٥ مايس ١٩١٢ قام السلطان بزيارة القنصلية الفرنسية في مسقط وأجرى مفاوضات مع جانييه (Jeannier). القنصل الفرنسي في مسقط، بهدف مساعدته لالغاء بعض مواد معاهدة ١٨٤٤ التي تسمح للفرنسيين في اقامة المستودعات في كل الأماكن التي يحددونها ومزاولة تجارة الأسلحة والذخائر بكل حرية. وعرض عليه الوضع الصعب الذي يمر به مع البريطانيين. الا ان جانييه لم يستجب لمطالب السلطان وتبريراته ودافع بقوة عن المعاهدة قائلاً "ان أي قنصل لا يملك الصلاحيات لتغيير حتى كلمة واحدة في المعاهدة. واذا كان ينوي فعلاً الغاء تجارة السلاح أو الحد منها فعليه أن يعبر عن رغبته هذه لحكومة الفرنسية لمعرفة موقفها" (٢٢).

وفي ٣ حزيران ١٩١٢ تسلم جانييه رسالة من السلطان تؤكد اعتزازه في الروابط الودية بين عمان وفرنسا وناشده الحصول على مساعدته في تطبيق الاجراءات الجديدة المتعلقة بتجارة السلاح الخاصة بالرعايا الفرنسيين في مسقط. كما تسلم في الوقت نفسه القانون الخاص بتجارة الأسلحة الذي أعلنه السلطان على شعبه. وقد تحدث السلطان في هذا القانون عن النتائج الخطيرة التي تترتب على خزن كميات هائلة من الأسلحة والذخائر بدون نظام وفي أبنية خاصة متفرقة في مدينة مسقط، وهي بهذه الطريقة معرضة لأخطار السرقة والحريق، ولهذا فقد انصب اهتمامه على معالجة هذا الخطر الكبير لحماية العاصمة مسقط وذلك ببناء مستودع في كمبارك الميناء تحت اشراف ورقابة مشددة. وتضمن المشروع الذي أعلن السلطان انه قيد الدرس الأحكام الآتية:

---

(٢٠) A.N.F. 12, No. 7150, Jeannier a Poincare, 29 Oct., 1912

(٢١) A.A.E. Corr. Dip. Commerce des Armes a Mascate, Jeannier a Poincare, 15-24 Mai, 1912

(٢٢) Ibid, Jeannier a Poincare, 25 Mai, 1912

٩- ستنتقل الأسلحة والذخائر وملحقاتها الواردة الى عمان ابتداءً من الأول من أيلول مباشرة من السفينة الى المستودع الخاص بالأسلحة الذي سيديره موظف يعين لهذا الغرض.
٢- على كل تجار الأسلحة الذين يقيمون في عمان ايداع جميع الأسلحة في ذلك المستودع ابتداءً من الأول من أيلول وان المخالف سيتعرض الى مصادرة شحناته من الأسلحة الواردة باسمه الى مسقط.
٣- لا يسمح باخراج أية أسلحة من المستودع الا بعد دفع الضرائب كاملة الى مدير الكمارك.
٤- ان دفع الضرائب الكمركية لا يتم الا بموجب تصاريح خاصة من مدير المستودع ويوقع عليه السلطان.
٥- ان هذا التصريح لا يسلم للتجار بل الى المشترين أو وكلائهم الذين عليهم تقديم الأدلة الكافية عن عدد وكمية الأسلحة ومكان ارسالها والمتطلبات الأخرى التي تسمح باخراج البضائع من الكمارك.
٦- كل الأسلحة التي تخرج من المستودع يجب أن توضع عليها علامة المستودع والرقم المسلسل.
٧- ستنظم بعض الترتيبات الخاصة لخروج بعض البضائع لكي تعرض كنماذج في مخازن التجار.
٨- ينبغي دفع ضرائب على الأسلحة والذخائر المودعة في المستودع وان هذه الضرائب تقدر حسب المساحة المستعملة في المستودع.
٩- ستنظم تدابير خاصة لنقل الأسلحة والذخائر المودعة في المستودع من تاجر الى آخر.
١٠- ستقدم تسهيلات خاصة على بنادق الصيد والكميات المحدودة من البارود والكبسولات. وقال السلطان في الفقرة الأخيرة ان القانون هو قيد الدرس وسوف يعلن في الوقت المناسب وطالب بتطبيقه (٢٣).

وقد قدم جانييه احتجاجاً الى سلطان عمان اشار فيه الى ان جميع مواد القانون تخالف المعاهدات التي عقدتها عمان مع فرنسا والدول الأخرى، لاسيما بخصوص الأنظمة الكمركية، ورفض الاعتراف بتطبيقه على الرعايا الفرنسيين دون استلام الأوامر من حكومته (٢٤). ومن جهة أخرى أشارت موافقة السلطان على اقامة مستودع للأسلحة في مسقط قلقاً كبيراً لدى شركات السلاح الفرنسية. ففي ٦ حزيران ١٩١٢ كتب بيانيمة (Bienaime)، المدير المفوض لشركة ذخائر الصيد والرمي والحرب الفرنسية، رسالة الى بوانكاريه (Poincare) وزير

---

(٢٣) Ibid, Feysal ben Turki a Jeannier, 3 Juin 1912
(٢٤) Ibid, Jeannier a Feysal ben Turki, 4 juin 1912

الخارجية الفرنسي بعنوان "السلطان الانكليزي يريد منع تجارة السلاح" أشار فيها الى الاضرار التي قد تلحق بالتجارة الفرنسية في حالة منع تجارة السلاح في مسقط. وأوضح ان الشركة تقوم بتجارة الاسلحة في مسقط بموجب المعاهدات التي عقدها سلطان عمان مع حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، اضافة الى ترخيص من السلطان يسمح بممارسة هذه التجارة. وطالب وزير الخارجية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالدفاع عن المصالح الفرنسية وحماية الصناعة الفرنسية التي تسعى للحصول على أسواق لها في الخارج لكي تفسح المجال أمام الأيدي العاملة الفرنسية (٢٥). كما طالبت شركة باران ولـيروا (Parent et Leroy) من وزير الخارجية الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في مسقط لأن النظام الجديد الذي أصدره السلطان سوف يسبب مشاكل كثيرة للتجارة (٢٦). كما أبلغ وكلاء بيت كوكوي للأسلحة في مسقط وزير الخارجية أن تجارتهم ستتعرض للدمار وان الاتفاق الانكليزي الفرنسي لسنة ١٩٦٢ الذي تعهدت فيه بريطانيا باحترام استقلال مسقط وزنجبار سيصبح حبراً على ورق. وأكدوا انه اذا لم تدافع الحكومة الفرنسية عن رعاياها وتتصدى لهذا القانون فعليها ان تدفع تعويضات كبيرة الى المتضررين جراء تطبيق هذا القانون (٢٧).

وفي حزيران ١٩١٢ قام بول كامبون (Paul Cambon) السفير الفرنسي في لندن، طبقاً لتعليمات حكومته، بمناقشة موضوع الاجراءات الجديدة التي أصدرها سلطان عمان مع السير ادوارد جراي (Edward Grey) وزير الخارجية البريطاني وقد أشار كامبون الى معارضة حكومته لهذه الاجراءات، التي تتعارض مع مبدأ حرية التجارة واستنكر بشدة هذه الاجراءات. لكن جراي أعلن ان القانون الجديد لا يؤدي الى الحاق ضرر بحرية التجارة لأنه نظام خاص بتجارة السلاح (٢٨). وقد أبلغ كامبون بوانكاريه قائلاً "ان حكومة لندن والهند تحاولان تطبيق النظام الجديد للأسلحة تخلصاً من معاهدتنا مع السلطان (٢٩). ومن جهة أخرى فقد أبلغ بوانكاريه سفيره في لندن باحتجاجات شركات السلاح الفرنسية حول النظام الجديد للأسلحة وطالبه باتخاذ موقف متصلب في مفاوناته مع المسؤولين البريطانيين (٣٠). ونتيجة لذلك أعلن كامبون الى

---

(٢٥) Ibid, Bienaime a Poincare, 6 Juin، ١٩١٢
(٢٦) Ibid, Parent & Leroy a Poincare, 11 Juillet، ١٩١٢
(٢٧) Ibid, Les Gerants de la Maison Gouyer a Poincare, 21 Juillet، ١٩١٢
(٢٨) Ibid, Cambon a Poincare, 13 Juin، ١٩١٢
(٢٩) Ibid
(٣٠) Ibid, Poincare a Cambon, 23 Juillet، ١٩١٢

السلطات البريطانية في لندن ان حكومته سوف ترفض تطبيق هذا القانون على رعاياها وطالب بضرورة ايجاد حل عادل لمصالح فرنسا في مسقط (٣١). كما أعلن بوانكاريه الى جانييه ان حكومة الجمهورية ستحافظ على حقوقها الناتجة عن معاهدة ١٨٤٤ وستطالب بتعويض عن الاضرار التي سوف يسببها النظام الجديد للرعايا الفرنسيين والتجارة الوطنية الفرنسية وطالبه بالاحتجاج لدى السلطان واعلان موقف فرنسا الرافض لهذا النظام (٣٢). الا ان السلطان فيصل بن تركي قام بتنفيذ مشروع مستودع الاسلحة في الأول من أيلول ١٩١٢ (٣٣)، وصادر (٣٣) صندوقاً من الذخيرة التي وصلت مسقط على ظهر الباخرة اكبتانا (Ekbatana) لحساب شركة لويس ديو (٣٤)، كما قام بمصادرة (٢١١) صندوقاً من الاسلحة والذخائر المرسلة الى شركة كوكوي وطلب من الشركتين الفرنسيتين نقل الاسلحة والذخائر الموجودة في مخازنها الى المستودع العام للاسلحة (٣٥). وقد ساندت وزارة الخارجية البريطانية موقف السلطان، حيث أشار السير لويس مالت (Leuis Mallet) الوكيل المساعد لوزير الخارجية، الى حرية السلطان في بلاده، وأكد ان الاجراءات الجديدة لا تشكل خرقاً للتصريح الانكليزي الفرنسي لعام ١٨٦٢. وابدى كامبون اعتراضات حكومته على تلك الاجراءات لانها تشكل خرقاً للاتفاق الانكليزي الفرنسي مادام مستودع الاسلحة سيكون خاضعاً بالتالي للاشراف البريطاني، وان الحكومة الفرنسية ستطالب بالغاء النظام الجديد للاسلحة الذي شرع السلطان في تنفيذه ما دامت معاهدة ١٨٤٤ تسمح للفرنسيين في مسقط العمل في تجارة الاسلحة، كما انها تسمح للفرنسيين المقيمين خارج السلطنة العمل في هذه التجارة (٣٦). وفي ١٨ أيلول قام السير فرنسيس بارتي (Francais Bertie) السفير البريطاني في باريس بمناقشة الموضوع مع بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسي. وقد أصر بارتي على طرح الخلاف البريطاني حول تجارة السلاح في مسقط على هيئة تحكيم دولية على أن تتعهد الحكومة الفرنسية بتطبيق قانون السلطان الخاص بمستودع الاسلحة عن طريق تسليم الاسلحة الموجودة في مخازن تجار السلاح الفرنسيين الى المستودع على ان يحافظ على هذه الاسلحة حتى صدور قرار

---

(٣١) Ibid, Cambon a Poincare, 24 Juillet، ١٩١٢
(٣٢) Ibid, Poincare a Jeannier, 29 Aout، ١٩١٢
(٣٣) Ibid, Jeannier a Poincare, 11 Sept.، ١٩١٢
(٣٤) Ibid, Jeannier a Poincare, ? Sept.، ١٩١٢
(٣٥) Ibid, Jeannier a Poincare, 11 Sept.، ١٩١٢
(٣٦) Ibid, Cambon a Poincare, 12 Sept.،

التحكيم وحل الخلاف بين الدولتين (٣٧) واذا كانت نتيجة التحكيم في صالح فرنسا فعلى السلطان دفع تعويضات عن الاضرار التي لحقت بالفرنسيين (٣٨). ورد بوانكاريه على السفير البريطاني ان الخلاف هو حول معاهدة عقدتها فرنسا مع سلطان مسقط وليس مع بريطانيا ورفض فكرة التحكيم (٣٩). ومن جهة أخرى فقد أشار جراي وزير الخارجية البريطاني ان المسألة التي ستناقش هي معرفة اذا كانت فرنسا وبريطانيا قد تعهدتا بالتبادل باحترام استقلال مسقط وأكد على حق السلطان في اصدار الانظمة التي تحافظ على الامن والنظام في بلاده والتي لا تشكل خرقاً للاتفاق. وأوضح ان المسألة التي سترفع الى التحكيم هي اتفاق عام ١٨٦٢ وليس معاهدة ١٨٤٤ (٤٠).

وحتى يمكن تلافي أية معوقات في سبيل الوصول الى تسوية سلمية مع بريطانيا، أبلغ بوانكاريه في ٢٢ تشرين الأول ١٩١٢ السفير البريطاني في باريس موافقته من حيث المبدأ على وجهة النظر البريطانية الخاصة بطرح المسألة على التحكيم، الا انه طالب بارجاع أسلحة التبار الفرنسيين التي صادرها السلطان وعدم تطبيق قانون مستودع الاسلحة على الفرنسيين حتى انتهاء فترة التحكيم (٤١). وفي الوقت الذي أكد فيه تمسك فرنسا بحقوقها في مسقط، أشار الى رغبة الحكومة الفرنسية في ايجاد حل عادل للمسألة عن طريق التفاهم بين الدولتين (٤٢).

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩١٢ أوضح جراي للسفير الفرنسي في لندن، انه لم تتم أية مصادرات للأسلحة في مسقط منذ صدور قانون مستودع الأسلحة وسوف لن تصادر أية اسلحة حتى يتم التحكيم. كما اعترض جراي على مطالب بوانكاريه مدعياً ان تعطيل قانون مستودع الأسلحة ليوم واحد أو ارجاع الاسلحة المصادرة سيؤدي الى اثارة الاضطرابات في فارس وأفغانستان وأكد ان تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية لعمان يعد انتهاكاً للتصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في آذار ١٨٦٢ (٤٣). واقترح ثلاثة حلول لتسوية النزاع بصورة ودية عوضاً عن التحكيم.

---

(٣٧) Ibid, Bertie a Poincare, 18 Sept., 1912.
(٣٨) Ibid, Cambon a Poincare, 19 Sept., 1912.
(٣٩) Ibid, Poincare a Cambon, 20 Sept., 1912.
(٤٠) Ibid, Cambon a Poincare, 22 Sept., 1912.
(٤١) Ibid, Poincare a Bertie, 22 Oct., 1912.
(٤٢) Ibid, Poincare a Cambon, 22 Oct., 1912.
(٤٣) Ibid.

١- توافق الحكومة البريطانية على التنازل عن حقوقها في المساواة التامة بالنسبة لمعاملة البضائع الفرنسية والانكليزية التي تمر في موانئ الجزائر والمغرب طبقاً للمادة الرابعة من الوفاق الودي الصادر في ٨ نيسان ١٩٠٤.
٢- تعترف الحكومة الفرنسية من جانبها بشرعية قانون السلطان الخاص بتنظيم تجارة الأسلحة وتتعهد بالامتناع عن وضع العراقيل في سبيل تنفيذه.
٣- تتعهد الحكومة الفرنسية بألا تنشر لمدة خمسة عشر عاماً تسوية عام ١٨٩٧ الخاصة بواردات بريطانيا من القطن التي تنص على ان الحد الاقصى للضريبة الكمركية على هذه الواردات لا يتجاوز ٥% (٤٤).

وقد حاول جراي حث الحكومة الفرنسية على الموافقة على هذه المقترحات وطالب بضرورة تنازل فرنسا عن بعض مطالبها لحل النزاع. وأشار الى ان حكومة جلالة الملك لا يمكن أن تقبل وجهة النظر الفرنسية التي لا تقدم حلاً عادلاً ومقنعاً للمسألة. ودعا الحكومة الفرنسية الى اعلان موافقتها على التنازلات السياسية والتجارية البريطانية حتى يمكن ابرام اتفاق بين الدولتين دون خضوع المسألة الى التحكيم (٤٥).

أما جونار (Jonnart) وزير الخارجية الفرنسي فقد أعلن في ١٨ شباط ١٩١٣ أن تخلي بريطانيا عن بعض حقوقها في موانئ الجزائر والمغرب مقابل التخلي عن حقوقنا في مسقط لا يبدو شرعياً في التضحية من جانبنا. وأشار الى ان بريطانيا قد حصلت في مصر على نفس الحقوق التي حصلت عليها فرنسا في المغرب وليس هناك من الأسباب ما يدعو الى قبول المقترحات البريطانية. وأكد اصرار فرنسا على مبدأ التحكيم الذي اقترحته بريطانيا على لسان سفيرها في باريس وفي حالة تراجع بريطانيا عن التحكيم فعليها أن تدفع تعويضات عادلة ومقنعة للتجار الفرنسيين المتضررين، كما عليها أن تدفع تعويضات لفرنسا مقابل تخليها عن حقوقها في مسقط (٤٦).

وفي ٢٢ شباط ١٩١٣ أعلنت الحكومة البريطانية عن استعدادها لتعويض التجار الفرنسيين مباشرة ورغبتها الحقيقية في تسوية الخلاف مع الحكومة الفرنسية دون اللجوء الى التحكيم (٤٧). وقد دفع هذا الموقف وزير الخارجية الفرنسي الجديد ستيفن بيشون (Stephen Pichon) أن يعلن

---

(٤٤) Id, Grey a Poincare, 26 Nov., 1912.
(٤٥) Ibid, Grey a Cambon, 11 Jan., 1913.
(٤٦) Ibid, Jonnart a Cambon, 18 Fev., 1913.
(٤٧) Ibid, Cambon a Jonnart, 22 Fev., 1913.

تأييده للموقف البريطاني الخاص بتعويض تجار السلاح الفرنسيين في مسقط واستعداد حكومته للتفاوض لايجاد حل للخلاف بين الدولتين. ودعا الحكومة البريطانية الى ارسال ممثل عنها الى باريس للتفاوض مع بيوت ديو وكوكوي بهدف التعويض دون تدخل الحكومة الفرنسية. لكنه على الرغم من ذلك أصر على الحقوق التي حصلت عليها فرنسا في مسقط بمقتضى معاهدة ١٨٤٤ (٤٨)، وأكد ان على بريطانيا أن تتناسى موضوع مقارنة مسألة المغرب بمسألة مسقط وان عليها أن لا تخلط بين المسألتين (٤٩).

وقد تم الاتفاق بين السفير الفرنسي في لندن ووزارة الخارجية البريطانية حول مسألة تعويض بيوت الاسلحة الفرنسية في مسقط بما يعادل قيمة أسلحتها وذخائرها المودعة في مستودع السلطان وكذلك الأسلحة المحفوظة في مخازنها الخاصة وتقرر المباشرة فوراً بقيام قناصلة الدولتين في مسقط بجرد هذه الأسلحة (٥٠). وفي السابع والشامن من آب ١٩١٣ قام جانييه ونوكس (Knox) بجرد مخازن الأسلحة الخاصة التابعة لبيت ديو بحضور وكيله في مسقط مسيو منياشه (Menasche). وقد أخذ نوكس عينات من الأسلحة والذخيرة لتقدير قيمتها. وتم وضع الأختام على المخازن بعد ان سجل عدد الأسلحة والذخائر باللغتين الفرنسية والانكليزية. وفي العاشر من آب قام القنصلان بجرد الأسلحة التابعة لبيت كوكوي بحضور وكيله مسيو البار (Elbaz) وتم وضع الأختام على المخازن. كما قام القنصلان بجرد الأسلحة والذخائر المحفوظة في مستودع السلطان. أما بالنسبة للأسلحة والذخائر المحفوظة في المخازن الخاصة خارج مسقط فقد أكد بيت ديو أنه لا يمتلك مخازن أخرى في حين أعلن بيت كوكوي انه يمتلك مخازن أخرى في مطرح وصور حيث تقرر القيام بجرد هذه الأسلحة والذخائر (٥١).

الا ان العلاقات البريطانية الفرنسية تعرضت الى الاهتزاز في ٢ أيلول ١٩١٣. ففي هذا التاريخ نشرت صحيفة الديلي كرافيك (Daily Graphic) مقالة أشارت فيها الى قيام اتفاق انكليزي فرنسي جديد ينص على اعتراف فرنسا بسيطرة بريطانيا المطلقة على مسقط. وأكدت الصحيفة أن انزال الجنود الهنود في مسقط خير دليل على ذلك. وعبرت الصحيفة عن مخاوفها بأن تطالب الحكومة الفرنسية بتعويضات كبيرة مقابل هذا الاعتراف. وتؤكد الوثائق الفرنسية ان هذه المقالة قد أثارت بعض الشكوك لدى بعض الأوساط البرلمانية. فقد كتب

---

(٤٨) Ibid, Pichon a Cambon, 21 Mai, ١٩١٢.
(٤٩) Ibid, Pichon a Cambon, 1 Avril, ١٩١٣.
(٥٠) Ibid, Cambon a Pichon, 31 Juillet, ١٩١٣.
(٥١) Ibid, Jeannier a Pichon, 10 Aout, ١٩١٣.

بيشون (Pichon) وزير الخارجية الفرنسي في ١٥ أيلول الى دي فلوريو (de Fleuriau) القائم با لأعمال الفرنسي في لندن يقول ان ا لاشاعات وا لافتراضات التي نشرتها صحيفة الديلي كرافيك قد أثارت قلقاً لدى بعض أعضاء البرلمان الفرنسي ومن المتوقع طرحها في البرلمان وعلى لسان الصحف. وعلى الرغم من تأكيده قدرة الوزارة على الرد بعدم التوصل الى مثل هذا ا لاتفاق، فقد أشار الى ان ا لأحداث الجديدة التي وقعت في مسقط والمتعلقة بالمساعدة العسكرية الفعالة التي قدمتها الحكومة البريطانية الى السلطان كانت سبباً لهذه ا لاشاعات وا لافتراضات. وقد طلب من دي فلوريو ا لاحتجاج لدى وزارة الخارجية البريطانية حول العمل العسكري في مسقط وتذكيرها بان ا لاتفاق ا لانكليزي الفرنسي لعام ١٨٦٢ ينص على عدم القيام بأية محاولة انفرادية في مسقط وان على الحكومة البريطانية أن لا تتجاهل التزاماتها التي نص عليها هذا ا لاتفاق (٥٢).

وقبل ان ترد وزارة الخارجية البريطانية على احتجاجات الخارجية الفرنسية، استدعت القائم با لأعمال الفرنسي في لندن وأكدت على: "ان الحكومة البريطانية لا تنوي القيام بأية مبادرة انفرادية في مسقط ولا تفكر بانكار التزاماتها التي نص عليها اتفاق عام ١٨٦٢ (٥٣). كما أبلغ وزير الخارجية البريطاني دي فلوريو ان الوضع في مسقط كان يتطلب انزال الجنود فيها وارسال تعزيزات عسكرية من الهند لمواجهة التهديد الذي تعرضت له مسقط من قبل القبائل المحلية وان التزاماتها تجاه سلطان عمان قد دفعها لتقديم هذه المساعدات للدفاع عن مسقط ومطرح. وأكد تمسك بريطانيا بسياستها الرامية الى عدم التدخل في الشؤون العمانية والتزامها باتفاق عام ١٨٦٢ الذي سيبقى ساري المفعول بين البلدين(*)، لكنه أشار الى النتائج الخطيرة التي قد تنتج عن نظام تجارة ا لأسلحة والذخائر في مسقط التي تقع على مقربة من الهند البريطانية (٥٤).

---

(٥٢) Ibid, Pichon a de Florieu, 15 Sept., ١٩١٣.

(٥٣) Ibid, de Florieu a Pichon, 22 Sept., ١٩١٣.

(*) لم يعترف البريطانيون مطلقاً بان عمان كانت خاضعة لسيطرتهم محاولين دوماً تقديم طبيعة سيطرتهم، ضمن الوسائل المتبعة وسيلة ذهن عمان بأنها دولة مستقلة تقوم بريطانيا بتقديم المساعدة لها بفعل التزاماتها تجاه السلطان، ولكن تصديق هذا يبقى شديد الصعوبة في الوقت الذي قامت به العسكرية البريطانية بدعم السلطان. فقد ضربت بريطانيا اتفاق عام ١٨٦٢ عرض الحائط عندما تدخلت لحماية سلاطين عمان في الأعوام ١٨٦٨ و ١٨٧١ و ١٨٧٧ و ١٨٨٣ وأخيراً في عام ١٩١٣.

(٥٤) Ibid, Crey a de Florieu, 22 Sept. 1913; Pichon a Jeanmier, 2 Oct., ١٩١٣.

و لأجل اثبات حسن النية فقد قررت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ تشرين ا لأول ١٩١٣ ارسال المقدم تيزدال (A.L. Tisdal), رئيس مفتشي ا لأسلحة الخفيفة، للتفاوض حول مسألة التعويض مع بيوت ديو وكوكوي في باريس (٥٥). وخلال المفاوضات تم التوصل الى اتفاق بخصوص التعويض نص على ما يأتي (٥٦):

١- المحافظة على حرية التصرف با لأسلحة الموجودة في الكويت وقطر.

٢- المحافظة على ا لأموال الثابتة والقوارب الشراعية.

ونظراً لهذا ا لاتفاق فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من فرنسا تبادل المذكرات الخاصة بتسوية قضية تجارة ا لأسلحة والذخائر في مسقط لكي تتمكن من دفع التعويضات المتفق عليها مع البيوت الفرنسية (٥٧). كما ثبت من فرنسا عدم معارضتها لنظام ا لأسلحة البديد في مسقط سواء في البر أو في المياه ا لاقليمية لمنع تهريب ا لأسلحة (٥٨). وفي الوقت نفسه أعلن دي فلوريو الى جراي قائلاً: "ان حكومتي رغبة منها في تأكيد علاقاتها الطيبة مع بريطانيا، تود أن تقدم ا لأدلة القوية على التمسك بهذه الرغبة عن طريق ا لاعلان عن تخليها عن احتجاجاتها الخاصة با لامتيازات والحصانات الممنوحة الى رعاياها بموجب معاهدة ١٧ تشرين الثاني ١٨٤٤ في حالة تعارض هذه ا لامتيازات والحصانات مع تطبيق القوانين وا لأنظمة الهادفة الى منع تهريب ا لأسلحة وذخائر الحرب من مسقط". وأكد على ان القنصل الفرنسي في مسقط سيزود بالتعليمات الضرورية لكي يعلن الى سلطان عمان عن هذه الرغبة، لكنه اقترح عليه ضرورة تشاور الحكومتين حول جميع التغييرات والتحسينات أو التي قد يجريها السلطان على نظام تجارة ا لاسلحة في بلاده على شرط تمتع الرعايا الفرنسيين بالحقوق نفسها التي يتمتع بها البريطانيون في عمان والخاصة بتجارة السلاح. كما أعلن عن رغبة الحكومة الفرنسية في التصول على مساعدة الحكومة البريطانية لالغاء تجارة السلاح في المناطق المجاورة للمستعمرات أو المحميات الفرنسية (٥٩).

دفع موقف فرنسا الجديد، بريطانيا الى ا لاعلان عن تقديرها للمشاعر التي شجعت الحكومة الفرنسية على دراسة مسألة تجارة ا لاسلحة في مسقط وامكانية عقد ا لاتفاق النهائي

---

(٥٥) .Ibid, de Florieu a Pichon, 20 Oct., ١٩١٣

(٥٦) .Ibid, Parent et Leroy a Pichon, 17 Nov., ١٩١٣

(٥٧) .Ibid, de Florieu a. Doumergue, 23 Dec., ١٩١٣

(٥٨) .Ibid

(٥٩) .Ibid

بتبادل المذكرات بين الدولتين. وقد أظهرت الحكومة البريطانية تجاوبها مع وجهة النظر الفرنسية الخاصة بالمخاطر التي قد تنتج من تهريب أسلحة الحرب الى ممتلكات الدول الأوربية وعن استعدادها لمقاومة هذه التجارة في المناطق القريبة من المستعمرات أو المحميات الفرنسية (٦٠). وفي سبيل اثبات النوايا الحسنة للفرنسيين، اتصل كامبون بوزير الخارجية البريطاني للتحفير في تبادل المذكرات الخاصة في تجارة الأسلحة في مسقط. وأعلن قائلاً: "ان الحكومة الفرنسية مستعدة لدراسة جميع الأنظمة الجديدة الخاصة بتجارة السلاح في مسقط شرط احترام حقوق الحصانة السياسية للفرنسيين والسلطة القضائية للقنصل الفرنسي في مسقط"، وأعلن عن معارضة فرنسا لأي اجراء يقتضي حق الزيارة وعلى ضرورة اعتراف بريطانيا وسلطان عمان بالحقوق الناتجة عن معاهدة ١٨٤٤ في البر والبحر (٦١). وقد أكد جراي موافقته على حقوق الحصانة السياسية والقضائية للفرنسيين في مسقط واحترامها (٦٢).

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الفرنسية تنتظر نتيجة التسوية النهائية بين الحكومة البريطانية والبيوت الخاصة بدفع التعويضات، أعلنت بيوت ديو وكوكوي في نيسان ١٩١٤ عن التزامهما بالاتفاق النهائي الذي تم التوصل اليه مع ممثل الحكومة البريطانية وتنفيذها لأوامر السلطان التي حددت حرية تجارة السلاح والذخائر في مسقط. وسرعان ما ظهرت النتائج الايجابية لهذا الموقف من خلال تعاقد السلطان مع بيت ديو لشراء كمية من الرشاشات والذخيرة (٦٣). وكانت الشركة الفرنسية لذخائر الصيد والرمي والحرب وشركة باران وليرو قد طالبت وزارة الخارجية الفرنسية بالتوسط لدى وزارة الخارجية البريطانية للحصول على التعويض أسوة ببيوت ديو وكوكوي. ولهذا فقد أبلغ دومير ك (Doumergue) وزير الخارجية الفرنسي كامبون لمناقشة هذه المسألة مع وزير الخارجية البريطاني (٦٤). لكن مفاوضات السفير الفرنسي في لندن لم تسفر عن شيء فقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية انها لن توافق على أي طلب للتعويض سواء من هذه الشركات أو من تجار الأسلحة الآخرين (٦٥)، وان الوزارة سبق ان رفضت

---

(٦٠) Ibid, Grey a Cambon, 24 Dec., 1913.

(٦١) Ibid, Cambon a Doumergue, 23 Jan., 1914.

(٦٢) Ibid.

(٦٣) Ibid, Elbaz a Doumergue, 3 Avril 1914; Dieu a Doumergue, 23 Avril, 1914.

(٦٤) Ibid, Doumergue a Cambon, 18 Fev., 1914.

(٦٥) Ibid, Cambon a Doumergue, 18 Mars, 1914.

طلباً للتعويض من شركة فيلد ريفل (Field Rifle) الانكليزية (٦٦) وقد ساندت وزارة الخارجية الفرنسية الموقف البريطاني الرافض لتعويض هذه الشركات من خلال اعلانها بأنه لم تدفع أية تعويضات في الأماكن التي منعت بها تجارة السلاح سواء في الصين أو فارس أو الدولة العثمانية وأعلنت حكومة الجمهورية ان رعاياها سيلتزمون بالأوامر الصادرة في ٤ حزيران ١٩١٢ (٦٧).

لكن من ناحية أخرى أكدت وزارة الخارجية الفرنسية ان على بريطانيا ان لا تنسى ان التسوية مع البيوت الفرنسية لا تشكل الا جزءً من المسألة ومن ثم فان هذا الحل لا يغير جوهر المسألة، خاصة ان فرنسا سوف تتمسك في التنفيذ الكامل لحقوقها وامتيازاتها التي نصت عليها المادة الثالثة من معاهدة ١٨٤٤ التي جاء فيها: "لا يمكن لأحد، تحت أية حجة، دخول البيوت والمخازن والممتلكات الأخرى للفرنسيين وزيارتها دون موافقة شاغليها أو موافقة القنصل الفرنسي". كما أكدت ان المادة الثالثة من المعاهدة تشمل أيضاً السفن الحاملة للعلم الفرنسي التي تعتبر ممتلكات فرنسية. لكن وزارة الخارجية الفرنسية أكدت موافقتها على ان السفن الفرنسية التي يشتبه في ممارستها تجارة تهريب السلاح في السواحل أو في المياه الاقليمية العمانية، تفتشها السفن العمانية المكلفة بمراقبة هذه السواحل بعد مواكبتها مباشرة حتى ميناء مسقط حيث يجري تفتيشها بحضور القنصل الفرنسي وعند مصادرة حمولتها لا يحق لصاحبها أو مجهزها المطالبة بالتعويض. وفي الوقت نفسه أوصت قنصلها في مسقط: "ان عليكم أن تفهموا جيداً انه لن يتغير أي شيء في وضع مسقط ولا شيء وضعنا السياسي، وان تدابير الأمن التي يتخذها السلطان لا يمكن الموافقة عليها دون التشاور المسبق معنا، ولن يكون هناك عمل شرعي يلزم مواطنينا دون حصول موافقتنا" (٦٨).

والواقع انه تلك المشكلة لم تحل بسبب قيام الحرب العالمية الأولى التي غيرت ميزان القوى وأعطت لبريطانيا الفرصة لتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي والتخلص من فرنسا.

* * * * * * * * * *

---

(٦٦) Ibid, Doumergue a Jeannier, 17 Avril 1914.

(٦٧) Ibid.

(٦٨) Ibid.